

Distr.: General
1 August 2016
Arabic
Original: English



الجمعية العامة
الدورة الحادية السبعون
البند ١٣٠ من جدول الأعمال المؤقت*
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين
الجنايئتين الدوليتين

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايئتين الدوليتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الرابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايئتين الدوليتين، الذي قدمه رئيس الآلية وفقاً للمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١).

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

220816 170816 16-13012 (A)



خطاب الإحالة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة
وإلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

أتشرف بتقديم التقرير السنوي الرابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، إلى الجمعية العامة ومجلس
الأمن، عملاً بالمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) تيودور ميرون

رئيس الآلية

التقرير السنوي الرابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايئتين الدوليتين

يوجز هذا التقرير السنوي الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايئتين الدوليتين خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والتي أدت إلى انتهاء الفترة الأولى من عمليات الآلية التي امتدت لفترة أربع سنوات، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وسوف تليها فترة جديدة من العمليات مدتها سنتان.

وقد قام مجلس الأمن بإنشاء الآلية من أجل تنفيذ عدد من المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد إغلاق المحكمتين. وتشمل هذه الوظائف معالجة مجموعة واسعة من المسائل القضائية، وتحديد مكان المهارين الباقين وإلقاء القبض عليهم، وتوفير الحماية للشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة محفوظات المحكمتين.

وتعمل الآلية التي لها فرع في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، وفرع في لاهاي، بهولندا، على قارتين وتواصل الاستفادة من أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحاكم الأخرى في الوقت الذي تواصل فيه أيضا بنشاط اتباع طرق جديدة لتحسين العمليات والإجراءات وأساليب العمل، وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وتسترشد الآلية في أنشطتها بتركيز مجلس الأمن على أن تكون هيكلًا صغيرًا مؤقتًا فعالًا تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت ويضم عددا صغيرًا من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة.

وأشرف الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على مسائل تتعلق بإدارة الآلية، وقام بتنسيق عمل الدوائر وترأس دائرة الاستئناف، وأصدر عددا كبيرا من الأوامر والقرارات بشأن مسائل منها إنفاذ الأحكام وتعيين المحامين والمساعدة القانونية. وكانت الدوائر الابتدائية للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنظر في إعادة المحاكمة في إحدى القضايا وفي طلب إلغاء قضية محالة إليها، في حين كانت دائرة الاستئناف تنظر في استئناف حكيمين، وأصدرت عددا من القرارات في هاتين القضيتين وغيرهما. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر القضاة المنفردون عددا كبيرا من الأوامر والقرارات بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك مساعدة السلطات القضائية الوطنية من خلال البت في طلبات تتعلق بمختلف أشكال التدابير الوقائية وطلبات الحصول على معلومات سرية.

وركر مكرت المدعي العام على ثلاث أولويات: (أ) تحديد مكان الهارين وإلقاء القبض عليهم؛ (ب) سرعة إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ (ج) تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية. وواصل مكتب المدعي العام أيضا أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالمهام المتبقية الأخرى، بما في ذلك التعامل مع الحجم الكبير للقضايا التي لم تتم فيها المحاكمات ودعاوى الاستئناف المعروضة على الآلية.

وعمل قلم الآلية على تقديم وتنسيق خدمات الدعم الإداري والقانوني والسياساتي والدبلوماسي للآلية. وقدم قلم الآلية، كجزء من مهامه الموضوعية، خدمات الحماية والدعم للشهود، وعمل على جوانب متعددة من إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين، وقدم الدعم للمحكمتين في إعداد السجلات والمحفوظات تمهيدا لنقلها إلى الآلية. ويقوم قلم الآلية كجزء من وظائفه الإدارية بدعم جميع الأجهزة التابعة للآلية في استكمال أعمال التوظيف والاستمرار في العملية التدريجية لإنشاء قدرة ذاتية للآلية. كما يدير قلم الآلية بناء المباني الجديدة لفرع أروشا.

أولاً - مقدمة

١ - يوجز التقرير السنوي الرابع للآلية الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٦، والتي أدت إلى انتهاء الفترة الأولى من عمليات الآلية التي امتدت لأربع سنوات، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٢ - وتشمل ولاية الآلية كفالة محاكمة الممارين المتبقين. وفي حين أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يوجد لديها هاربون مطلوبون متهمون بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، فإن هناك ثمانية من الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا طلقاء. ومن المتوقع أن تتولى الآلية محاكمة ثلاثة من المتهمين الثمانية، أما قضايا الممارين الخمسة المتبقية فقد أحيلت إلى رواندا للنظر فيها.

٣ - كما تم تكليف الآلية بإجراء عدد من الأنشطة القضائية الأخرى، بما يتفق مع أحكام نظامها الأساسي والطرائق المحددة في الترتيبات الانتقالية. وتتعلق هذه الأنشطة بإعادة المحاكمة في القضايا التي بنت فيها المحكمتان، وبالنظر في دعاوى استئناف الأحكام والقرارات الصادرة عنهما، واستعراض إجراءاتهما والنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة وشهادات الزور.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تم تكليف الآلية بتولي بعض المهام من المحكمتين، بما في ذلك: توفير الحماية والدعم للضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في القضايا المعروضة على المحكمتين؛ وإدارة محفوظات المحكمتين؛ والإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة عنهما؛ والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية؛ ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية من المحكمتين.

٥ - واضطلعت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمجموعة من الأنشطة القضائية وغير القضائية التي تدخل في نطاق اختصاصها. كما قامت الآلية بمواصلة تطوير إطارها القانوني والتنظيمي.

ثانياً - أنشطة الآلية

ألف - التنظيم

٦ - قرر مجلس الأمن أن تعمل الآلية لفترة أولية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد كل استعراض

يجريه المجلس للتقدم المحرز في سير عمل الآلية، بما في ذلك إنجازها للوظائف الموكلة إليها، وذلك ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وقد أنجز المجلس استعراضه الأول للتقدم المحرز في سير عمل الآلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، والوارد في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٢٧.

٧ - وتتألف الآلية من ثلاثة أجهزة تخدم كلا من فرعي الآلية: (أ) الدوائر التي يمكن أن يعين منها قضاة منفردون، وتشكّل الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف حسب الحاجة، ويتولى رئيس الآلية رئاستها؛ (ب) المدعي العام؛ (ج) قلم الآلية الذي يتولى تقديم الخدمات الإدارية للآلية، بما في ذلك للدوائر وللمدعي العام.

٨ - ويرأس كل جهاز رئيس متفرغ مشترك بين الفرعين. ورئيس الآلية هو القاضي تيودور ميرون. والمدعي العام للآلية هو السيد سيرج براميرتز، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب المدعي العام في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورئيس قلم الآلية هو السيد جون هوكينغ، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب رئيس قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت فترة التعيين الأولية لرؤساء أجهزة الآلية. وتم تجديد تعيين الرئيس ورئيس القلم، في حين تم تعيين السيد براميرتز ليحل محل المدعي العام الأول للآلية، السيد حسن بوبكر جالو.

٩ - ولدى الآلية قائمة بأسماء ٢٥ قاضيا مستقلا، انتخبهم الجمعية العامة لولاية مدتها أربع سنوات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعيين القاضي سيمور بانتون كقاض في الآلية بعد استقالة القاضي باتريك روبنسون. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت فترة التعيين الأولية لقضاة الآلية. وتم تجديد تعيين جميع قضاة الآلية لمدة سنتين، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

باء - الإطار القانوني والتنظيمي

١٠ - تم توقيع اتفاق بين الأمم المتحدة وهولندا بشأن فرع الآلية في لاهاي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥. وسينظم هذا الاتفاق بمجرد بدء نفاذه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بالسير السليم للآلية في هولندا، وسييسر أداء مهامها بسلاسة وفعالية، وسيهيئ الظروف المواتية لاستقرار الآلية واستقلاليتها.

١١ - ووفقا لما نصت عليه المادة ١٣ من النظام الأساسي، يبت قضاة الآلية في إقرار التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويبدأ نفاذ أية تعديلات فور اعتمادها من قبل قضاة الآلية ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

اعتمد القضاة، من خلال إجراء كتابي عن بعد، تعديل المادة ٢٤ من القواعد، الذي سيتولى القاضي المعين في فرع أروشا للآلية. بموجبه مهام الرئيس مؤقتا إذا كان هذا الأخير لن يبقى في منصبه أو لا يتمكن من القيام بمهام الرئيس.

١٢ - كما وضعت الآلية مزيدا من الإجراءات والسياسات بناء على أفضل الممارسات في كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واعتمدت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توجيهات إجرائية جديدة بشأن إجراءات تعديل القواعد وتنفيذ المادة ١١٠ (باء) بشأن قبول الإفادات الخطية كدليل، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد رئيس قلم المحكمة عددا من السياسات المتعلقة بالمعونة القانونية الواجبة التطبيق على المحامين الذين يمثلون الأشخاص المتهمين الذين يحق لهم الاستفادة من المعونة أمام الآلية والأشخاص الذين يساعدهم.

جيم - مجلس تنسيق الآلية

١٣ - عملا بالمادة ٢٥ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتكون مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. وقد اجتمع المجلس لمناقشة جملة أمور منها، المسائل المتعلقة بالعلاقات مع رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، والخطة الاستراتيجية بشأن الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والأشخاص المفرج عنهم بعد إنفاذ الحكم، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

دال - لجنة القواعد

١٤ - في أعقاب صدور توجيهه إجرائي في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن إجراءات تعديل القواعد، أعيد تشكيل لجنة القواعد التابعة للآلية. وتنتظر اللجنة حاليا في عدد من المقترحات لإجراء تعديلات على القواعد.

هاء - التنسيق مع المحكمتين الأخريين

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعايشت الآلية مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى إغلاقها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واستفادت كثيرا من سلفيها وتلقت منهما قدرا كبيرا من الدعم التشغيلي والإداري. وعمل رؤساء وموظفو جميع المؤسسات الثلاث معا بشكل وثيق، وتبادلوا المعارف المؤسسية والخبرات والدروس المستفادة، من أجل كفاءة النقل التدريجي للمهام

من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية بأكثر الطرق فعالية وسلاسة.

ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر

ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

١٦ - شارك الرئيس، بصفته رئيس الآلية، في العديد من المسائل المتعلقة بتمثيل الآلية وإدارتها. وقد مثل الآلية في مجموعة متنوعة من المنتديات الخارجية، وقام بوضع مختلف السياسات والوثائق التوجيهية وساهم في وضعها، وعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس القلم بشأن المسائل التنفيذية التي تخضع للسلطة العامة للرئيس.

١٧ - وقام الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للتكليف المنصوص عليه في النظام الأساسي، بتقديم تقريرين نصف سنويين إلى مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته الآلية، وقدم إحاطتين إلى مجلس الأمن عن عمل الآلية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦. كما قام الرئيس، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي، بتقديم التقرير السنوي للآلية إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن (S/2015/586)، وقدم إحاطة إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ووفقا لبيان صادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قدمت الآلية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تقريرا عن سير عملها في الفترة الأولية، بما في ذلك عن إكمال مهامها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل الرئيس مع مسؤولي الدولة في أروشا ولاهاي وأماكن أخرى، وكذلك مع مجموعات الضحايا وأعضاء المجتمع المدني.

١٩ - وقام الرئيس بصفته القضائية، بتنسيق عمل الدوائر من أجل تحقيق الكفاءة وأفضل استخدام للمجموعة المتنوعة من الخبرات القضائية والثقافات القانونية التي تتجلى في قائمتها التي تتألف من ٢٥ قاضيا، بما في ذلك من خلال توزيع العمل القضائي بين القضاة على قاعدة عريضة ومتوازنة، وكفالة استعداد الدوائر التام في حال إلقاء القبض على الهاربين، والعمل مع زملائه القضاة وكبار الموظفين لاستكشاف الطرق الكفيلة بتسيير عمل الدوائر بأقصى قدر ممكن من السلاسة والفعالية من حيث التكلفة بشكل أعم، نظرا للطابع الجديد لهيكل الآلية. كما أصدر العديد من أوامر الإحالة وبت في طلبات المراجعة الإدارية المتعلقة بمسائل مثل تعيين المحامين ومنح المساعدة القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تولى الرئيس رئاسة دائرة الاستئناف وعمل بوصفه قاضي الاستئناف التمهيدي في قضيتي رادوفان

كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي. وفيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام، أصدر الرئيس العديد من الأوامر والقرارات المتعلقة بتعيين دول الإنفاذ، وطلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وغيرها من المسائل العامة والسرية. كما قام بمعالجة التقارير والشكاوى المتعلقة بظروف احتجاز الأشخاص المدانين الذين يقضون عقوبات تحت إشراف الآلية.

باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرضت على القضاة المنفردين في فرعي أروشا ولاهاي، طلبات متعددة بشأن تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وترجمة الملفات، والاطلاع على المعلومات السرية، وتعديل تدابير الحماية، والادعاءات بانتهاك حرمة المحكمة، والرجوع عن الشهادة، والتغييرات في تصنيف الملفات والتعويض، وأصدروا أوامر وقرارات في ما يتعلق بتلك الطلبات. وبوجه الإجمال، صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أكثر من ١٢٦ من القرارات أو الأوامر، وعُرض على القضاة المنفردين ١٢ مسألة، بما في ذلك ثلاث قضايا تتعلق بادعاءات انتهاك حرمة المحكمة أو شهادة الزور. كما تم تكليف قاض فرد بإجراء تحقيق في ملاسبات وفاة زدرافكو تولىمير أثناء احتجازه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي. وسيقدم إلى الرئيس تقرير عن النتائج التي توصل إليها القاضي الفرد بمجرد استلام جميع المعلومات الضرورية.

جيم - الأنشطة الرئيسية لدوائر المحكمة

٢١ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصدرت الدائرة الابتدائية في فرع أروشا المؤلفة من القضاة فان يونس، رئيسا، وويليام سيكولي وفلورانس أري، قرارا برفض الطلب المقدم من جان أوينكيندي لإلغاء إحالته إلى رواندا. وأصدرت الدائرة الابتدائية تسعة من القرارات أو الأوامر الإضافية في سياق سير إجراءات الدرجة الأولى فيما يتعلق بهذه المسألة.

٢٢ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كلف الرئيس الدائرة الابتدائية في فرع لاهاي، المؤلفة من القاضي بيرتون هول، رئيسا، وسيون كي بارك وسولومي بالونغغي بوسا، بإجراء محاكمة جديدة كاملة عملا بقرار دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قضية جوفيك ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنكر السيد ستانيسيتش والسيد سيماتوفيتش التهم الموجهة ضدّهما عند مثولهما في المرة الأولى، وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أذنت الدائرة الابتدائية بالإفراج المؤقت عنهما في انتظار المحاكمة.

وعقد قاضي الإجراءات التمهيدية جلستين مع الطرفين في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦. وأصدر قاضي الإجراءات التمهيدية والدائرة الابتدائية ١٦ من القرارات أو الأوامر، بما في ذلك بشأن خطة العمل التمهيدية، ومسائل الجدولة، والالتماسات الأولية، والإفراج المؤقت وتعيين خبير طبي مستقل. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت الإجراءات التمهيدية جارية.

دال - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت دائرة الاستئناف عددا من طلبات مراجعة الأحكام والمسائل الفرعية. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، رفضت دائرة الاستئناف طلب إعادة النظر المقدم من ميلان لوكيتش وفيما يتعلق بهذه المسألة، أصدرت دائرة الاستئناف أيضا قرارين آخرين، بما في ذلك القرار الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ برفض طلب استئناف القرار المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المقدم من السيد لوكيتش. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، رفضت دائرة الاستئناف الطلب المقدم من إليزر نيستيغكا لإعادة النظر في قضيته دون المساس، لكنها منحت طلبه تعيين محام لمساعدته بتقديم طلب منقح لإعادة النظر. وصدرت فيما يتصل بهذه القضية، سبعة قرارات أو أوامر تتعلق بتدابير الحماية وتعيين المحامين وتصنيف الملفات. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، رفضت دائرة الاستئناف طلب إعادة النظر المقدم من فرديناند هيماننا. كما أصدرت دائرة الاستئناف قرارا سريا يميز تعيين محام فيما يتعلق بطلب محتمل آخر لإعادة النظر وأمر ذي صلة به.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، نظرت دائرة الاستئناف في عدد من القضايا فيما يتعلق بطلبات الإفراج المؤقت من الاحتجاز. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، رفضت دائرة الاستئناف الطلب المقدم من المدعي العام بالطعن في قرار اتخذه الرئيس فيما يتعلق بالإفراج المؤقت عن دراغان نيكوليتش. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦، رفضت دائرة الاستئناف طلب إعادة النظر المقدم من زرافكو توليمير. كما تم إصدار نسخة علنية منقحة من هذا القرار وأمرين يتصلان بهذه المسألة. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، وافقت دائرة الاستئناف على طلب الإفراج المؤقت المقدم من راديفوي ميليتيتش. كما صدر أمران آخران يتعلقان بهذه المسألة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، رفضت دائرة الاستئناف في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الطعن المقدم من جان دي ديو كاموهاندا ضد القرار الذي اتخذه قاض فرد بشأن مسألة الولاية القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت دائرة الاستئناف في ١٧ شباط/

فبراير ٢٠١٦، الطعن المقدم من ناصر أوريتش ضد قرار اتخذه قاض فرد فيما يتعلق بمبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين.

٢٦ - وتنظر دائرة الاستئناف في إجراءات الاستئناف في قضية رادوفان كارادزيتش التي أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيها حكما ابتدائيا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦. ووافقت دائرة الاستئناف على طلبات تمديد المهلة الزمنية لإيداع إخطارات الاستئناف في هذه القضية، التي تنتهي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأصدرت دائرة الاستئناف ١٥ من القرارات أو الأوامر فيما يتعلق بهذه القضية أثناء الإجراءات التمهيدية للاستئناف التي لا تزال جارية.

٢٧ - كما تنظر دائرة الاستئناف في الاستئناف المقدم من المدعي العام ضد الحكم بترئة فويسلاف شيشيلي الذي أصدرته الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقدم الادعاء إخطاره بالطعن في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦ ولا تزال المرافعات مستمرة.

٢٨ - وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف لا تزال تنظر أيضا في استئناف قدمه جان أوينكيندي ضد قرار الدائرة الابتدائية الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ برفض طلب إلغاء إحالة قضيته إلى رواندا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدرت دائرة الاستئناف وقاضي الاستئناف التمهيدي ثمانية من القرارات أو الأوامر المتعلقة بهذه القضية، ولا تزال المرافعات مستمرة فيها.

رابعاً - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - مقدمة

٢٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بداية فترة مكثفة من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف لمكتب المدعي العام. وقد بدأت الإجراءات التمهيدية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش الآن الأمر الصادر عن دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإعادة المحاكمة. كما بدأ المكتب بالعمل على إجراءات الاستئناف في قضيتين (كرادزيتش وشيشيلي) بعد صدور الحكمين الابتدائيين من المحكمة يوم ٢٤ آذار/مارس و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، على التوالي. وبالإضافة إلى هذا النشاط من محاكمات البداية والاستئناف في لاهاي، ما فتئ المكتب يضطلع بالحجم الكبير من الدعاوى القضائية في كل من الفرعين. وأخيراً، واصل المكتب جهوده الكبيرة

لتحديد مكان الهاربين الثمانية الباقين الذين وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ضدهم لوائح اتهام وإلقاء القبض عليهم.

٣٠ - كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بدء جهد جديد كبير من أجل زيادة تبسيط العمليات وتخفيض التكاليف عن طريق الدمج الفعال لموظفي وموارد المكتب مع موظفي وموارد مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومنذ ١ آذار/مارس ٢٠١٦، ما فتئ المكتبان ينفذان نهج "المكتب الواحد" الذي سيشجع نشر الموظفين والموارد بمرونة بين المؤسسات في ترتيبات تتيح أداء أدوار مزدوجة عند الاقتضاء بالاستناد إلى الاحتياجات التشغيلية، وذلك بموجب توجيهات مجلس الأمن الواردة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومن المتوقع أن تؤدي إدارة جميع موظفي مكتب المدعي العام وموارده خلال الفترة المتبقية من التعايش بين الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على نحو يتسم بالمرونة، إلى تحقيق بعض الوفورات في التكاليف الإجمالية (على سبيل المثال، عن طريق الحد من عمليات التوظيف)، وفي الوقت نفسه تحقيق تحسن كبير في قدرة المكتب على الاستجابة لأي تطورات جديدة في حدود الموارد المتاحة. كما يوفر نهج "المكتب الواحد" أداة هامة للمساعدة على التخفيف من تأثير الاستنزاف المستمر للموظفين.

٣١ - وركز مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ثلاث أولويات: (أ) تحديد أماكن الهاربين وإلقاء القبض عليهم؛ (ب) سرعة إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ (ج) تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية. ويواصل المكتب الاعتماد على التعاون الكامل من جانب الدول لتنفيذ ولايته بنجاح في هذه المجالات.

باء - الهاربون

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام جهوده لتحديد مكان الهاربين الثلاثة الذين ستقوم الآلية بالنظر في قضاياهم وهم: أوغستين بيزيماننا، وفيليسيان كابوغا وبروتيس مبيرانيا. كما واصل المكتب البحث عن المعلومات المتعلقة بمكان وجود الهاربين الخمسة الذين من المتوقع حالياً أن يتم تقديمهم للمحاكمة في رواندا بعد إلقاء القبض عليهم وهم: فوجانس كايشيما، وفينياس مونيروغاراما، وألويس نديمباتي، وريانديكايو، وتشارلز سيكوبوابو.

٣٣ - ويركز مكتب المدعي العام في الوقت الراهن على استعراض الأدلة الموجودة لتحديد ما إذا كان ينبغي مواصلة تتبعها أو طي صفحاتها، وشرع في تحديد القرائن الجديدة الممكنة التي سيتم تتبعها في الأشهر المقبلة. وواصل المكتب جهوده في مجال التواصل مع الجمهور

بشأن البحث عن الهاربين. كما أجرى المكتب استعراضا شاملا لجهود التعقب التي قام بها حتى الآن للتأكد من تحديد الأولويات المناسبة وتوجيه عمليات التعقب لتحقيق تلك الأولويات. وقام المدعي العام في إطار هذا الاستعراض، بإعادة توزيع الموارد، في حدود القدرات الحالية، لمواصلة دعم جهود التعقب. وسيكون التعاون من جانب الدول أمرا ضروريا كي يتسنى تعقب الهاربين المتبقين واعتقالهم. ويجب أن يعول مكتب المدعي العام بوجه خاص على تعاون سلطات الدول في القيام بعمليات الاعتقال.

جيم - المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع مكتب المدعي العام في أول إجراءاته المتعلقة بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف الناشئة عن القضايا المحالة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملا بالنظام الأساسي للآلية والترتيبات الانتقالية. ويجري المكتب في لاهاي، محاكمة ابتدائية (ستانيشيتش وسماتوفيتش) واثنين من دعاوى الاستئناف (كرادزيتش وشيشيلي). ومن المتوقع كذلك أن يباشر المكتب بأي إجراءات للاستئناف في قضية ملاديتش بعد النطق بالحكم الابتدائي المتوقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافقت دائرة الاستئناف جزئيا على طلب الاستئناف المقدم من مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية ستانيشيتش وسماتوفيتش، وألغت حكم الدائرة الابتدائية وأمرت بإعادة النظر في القضية بكل ما ورد فيها من تهم. وعملا بالنظام الأساسي للآلية والترتيبات الانتقالية، تقع إعادة المحاكمة هذه ضمن اختصاص الآلية. وشرع مكتب المدعي العام في القيام بأعمال تحضيرية مكثفة تمهيدا للمحاكمة في هذه القضية. ولم تصدر الدائرة التمهيدية بعد قرارا بشأن موعد افتتاح إعادة المحاكمة، ولكن من المتوقع أن يحدد قريبا.

٣٦ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، أدانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإجماع رادوفان كارادزيتش بتهم الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٤٠ عاما. وأشار الدفاع إلى أنه سيتقدم بطلب استئناف الحكم. ويقوم مكتب المدعي العام حاليا باستعراض الحكم الابتدائي لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب للاستئناف. وبناء على طلب الدفاع، منح قاضي الاستئناف التمهيدي للآلية تمديدا لمدة ٩٠ يوما لتقديم إشعارات الاستئناف في هذه القضية، فأصبح يتعين بالتالي تقديمها في موعد أقصاه ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٣٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، قضت الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بالأغلبية، ببراءة فويسلاف شيشيلي من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام. وأعلن مكتب المدعي العام عن عزمه على استئناف الحكم في بيان علني في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وقدم إخطاره بالاستئناف في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٨ - ويواصل مكتب المدعي العام الاعتماد على تعاون الدول معه تعاوننا كاملا للنجاح في الاضطلاع بولايته، على النحو المبين في المادة ٢٨ من النظام الأساسي للآلية. ويعتبر وصول المكتب إلى الوثائق والمحفوظات والشهود أمرا حاسما للإجراءات الجارية المتصلة بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف التي تقوم بها الآلية. ولا يزال تعاون صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك ورواندا مع مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرضيا. ويتوقع المكتب تماما أن تُقابل طلبات المساعدة التي يتقدم بها باستجابة سريعة ووافية.

٣٩ - ويلتزم مكتب المدعي العام باستكشاف جميع التدابير المعقولة في حدود سيطرته من أجل الإسراع في الانتهاء من هذه الإجراءات المتصلة بالمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه يعود للدوائر المعنية في نهاية المطاف إدارة الإجراءات وتحديد المواعيد النهائية المناسبة لها وللطرفين. ويتطلع المكتب إلى تلقي توقعات الدوائر فيما يتعلق بالجدول الزمني المتوقعة للقضايا الجارية.

دال - محاكمة جرائم الحرب أمام المحاكم الوطنية

١ - رصد القضايا المحالة

٤٠ - يجري حاليا في المحاكم الوطنية في فرنسا ورواندا تجهيز القضايا الخمسة المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب القاعدة ١١ مكررا. وقد أحيلت القضيتان المرفوعتان ضد وانسيسلاس مونيشتياكا، ولوران بوسياروتا إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، ولم تكتملا بعد. أما القضايا المرفوعة ضد جان أوينكندي، وبرنار مونيغيشاري، ولاديسلاس نتاغانزا فقد أحيلت إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ولا تزال الإجراءات جارية.

٤١ - أما وانسيسلاس مونيشتياكا، وهو قس كاثوليكي مرسم، فقد قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بتوجيه لائحة اتهام إليه بأربع تهم تتعلق بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية، والإبادة كجريمة ضد الإنسانية والقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية. ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها السلطات الفرنسية في قضية مونيشتياكا عن توجيه هذه الاتهامات إلى المشتبه به. وبناء على توصية من المدعي العام في باريس، أكد قاضي التحقيق في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ رد الدعوى ووقف

إجراءاتها. وقامت الأطراف المدنية باستئناف الحكم ومن المتوقع صدور قرار بشأن الاستئناف في المستقبل القريب.

٤٢ - وأما لوران بوسياروتا، حاكم مقاطعة جيكونغورو، فقد وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إليه لائحة اتهام في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تضمنت ست تهم بالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكابها، والاشتراك في ارتكابها، والإبادة كجريمة ضد الإنسانية، والقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية. ولا تزال التحقيقات التي تضطلع بها السلطات الفرنسية جارية. وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة، من المفهوم أنه يتوقع أن يتم الانتهاء من التحقيقات في المستقبل القريب.

٤٣ - وأما جان أوينكندي، وهو قس في كنيسة العنصرة، فقد وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لائحة اتهام بارتكاب ثلاث جرائم وهي الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والإبادة كجريمة ضد الإنسانية. وقد أحيل إلى رواندا لمحاكمته في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبدأت المحاكمة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت المحكمة العليا حكمها في القضية، الذي أدانت فيه السيد أوينكندي وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وستتاح للدفاع الآن الفرصة لاستئناف ذلك الحكم.

٤٤ - وأما برنار مونياغيشاري وهو زعيم محلي في حزب الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية، فقد وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لائحة اتهام تتضمن خمس تهم بالتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والمشاركة في ارتكاب الإبادة الجماعية، والقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية. وقد أحيل إلى رواندا لمحاكمته يوم ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣. ولا تزال قضيته في المرحلة التمهيدية. وكان هناك عدد من التأخيرات التي عزيت إلى استمرار الخلافات والتقاضى بشأن تعيين محامي الدفاع.

٤٥ - وأما لاديسلاس نتاغانزوا، عمدة بلدية نياكيوزو، فقد وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، لائحة اتهام معدلة تتضمن خمس تهم تتعلق بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة كجريمة ضد الإنسانية والقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية. وقد أحيل إلى رواندا لمحاكمته في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٤٦ - مع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقرب انتهاء ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تعتمد مواصلة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة حاليا على قطاعات العدالة الوطنية. وفي البلدان المتضررة، تتسم الملاحقة الفعالة للجرائم المرتكبة بأهمية أساسية لبناء سيادة القانون ودعمها، وإثبات الحقيقة بشأن ما حدث وتعزيز المصالحة. كما تضطلع دول ثالثة أيضا بملاحقات قضائية ضد المتهمين الموجودين في أراضيها عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتعتبر العدالة الوطنية ضرورة جدا لتحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا الفظائع المروعة.

٤٧ - ويولي مكتب المدعي العام أولوية عليا لرصد السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمة قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاع في رواندا ويوغوسلافيا السابقة وتقديم الدعم وإسداء المشورة إليها. وبممتلك المكتب أدلة وخبرات لا تقدر بثمن التي يمكن أن تستفيد منها جهود العدالة الوطنية إلى حد كبير. وتضم مجموعة الأدلة المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة أكثر من تسعة ملايين صفحة من الوثائق وآلاف الساعات من التسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو، التي لم يقدم معظمها كدليل في أية إجراءات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبالتالي فهي ليست متاحة إلا من مكتب المدعي العام. أما مجموعة الأدلة المتعلقة برواندا، فتضم أكثر من مليون صفحة من الوثائق.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تلقي قدر كبير من طلبات المساعدة من الهيئات القضائية الوطنية والمنظمات الدولية.

هاء - المهام المتبقية الأخرى

٤٩ - واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالمهام المتبقية الأخرى.

٥٠ - وكما ذكر سابقا، ظل حجم القضايا التي لم تتم فيها المحاكمات وإجراءات الاستئناف في الآلية أكبر مما كان متوقعا من قبل. وكان من الاتجاهات الملحوظة تعدد محاولات الأشخاص المدانين الحصول على أوامر بإعادة النظر في الإدانات الصادرة في حقهم عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونقضها في نهاية المطاف. ويجب على المكتب أن يرصد تلك الالتماسات بعناية وأن يرد عليها ضمانا لسلامة أحكام الإدانة الصادرة سابقا.

٥١ - كما واصل مكتب المدعي العام تقديم مذكراته كلما طُلب إليه ذلك فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام الصادرة على الأشخاص الذين أذنتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما فيما يتصل بالطلبات المقدمة من الأشخاص المدانين لإطلاق سراحهم المبكر.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل مكتب المدعي العام عملية تسلّم المسؤولية عن جميع السجلات قيد الاستعمال وعن مجموعة الأدلة العائدة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي الأشهر المقبلة، سيتم تجهيز الملفات الواردة وستطبق عليها السياسات اللازمة.

خامسا - أنشطة قلم الآلية

٥٣ - قدم قلم الآلية الدعم الإداري والقانوني والسياسي والدبلوماسي لعمليات الآلية.

ألف - الإدارة والتوظيف والمرافق

٥٤ - وافقت الجمعية العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بموجب قرارها ٢٤٣/٧٠، على ميزانية الآلية التي قدمها رئيس القلم. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية أن تعتمد للحساب الخاص للآلية مبلغا إجماليا قدره ٢٠٠ ٤٠٤ ١٣٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٣٠٠ ٩٤٥ ١٢٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٥ - وخلال العام الماضي، واصلت الآلية وضع وإنشاء إدارتها الخاصة القائمة بذاتها، مع التركيز على كفاءة الكفاءة والمساءلة والاتساق. وتماشى هذه العملية مع تقليص حجم المحكمتين، بتقديم دعم كبير عن طريق تكليف الموظفين الإداريين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة "بدور مزدوج".

٥٦ - وفي أعقاب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نهاية عام ٢٠١٥، تولى فرع أروشا للآلية المسؤولية عن الخدمات العامة والمهام الأمنية التي كانت تقدمها تلك المحكمة. وتمشيا مع العمليات السابقة لنقل المهام من المحكمتين، حدث هذا التحول بسلاسة، ودون أي فجوة في تقديم الخدمات. وسيواصل فرع أروشا تقديم هذه الخدمات إلى فريق تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال مدة وجوده.

٥٧ - وكان فرع أروشا يشترك في موقع واحد مع فريق تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٦،

من المتوقع أن يقوم فرع أروشا بشغل مبانيه الجديدة، التي كانت في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، في المراحل الأخيرة من البناء ويجري إعدادها للإشغال. وتم تصنيف عملية تشييد المباني الجديدة مؤخرًا في تقرير المراجعة الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنها مرضية. ولا يزال المشروع ضمن حدود الميزانية ويقوم بتطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مشاريع الأمم المتحدة الأخرى في مجال الإنشاءات. وتقدم الآلية تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة بشأن مشروع البناء وتضع تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز في البناء على موقع الآلية على الإنترنت^(١). وتعرب الآلية عن امتنانها العميق للتعاون المستمر الذي تلقاه من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وللحصول على مشورة فنية من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة من مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية.

٥٨ - ويشترك فرع الآلية في لاهاي مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مكان العمل وسيستمر هذا الاشتراك للفترة المتبقية التي تتداخل فيها ولايتهما. وترى الآلية أن هناك فائدة من بقائها في مبانيها الحالية بعد إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا تزال المناقشات مع سلطات الدولة المضيفة وأصحاب المباني جارية لهذا الغرض.

٥٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان لدى الآلية ما مجموعه ٣٣١ موظفًا (في وظائف ثابتة وفي وظائف المساعدة المؤقتة العامة): ١٥٦ في فرع أروشا، بما في ذلك مكتب كيغالي، و ١٧٥ في فرع لاهاي. ويتألف موظفو الآلية من رعايا ٦٣ دولة. أما الموظفون في الفئة الفنية والفئات العليا، فقد كانت نسبة النساء بينهم ٥٩ في المائة، ونسبة الذكور ٤١ في المائة. وكان ما يقرب من ٨٧ في المائة من الموظفين المعيّنين موظفين حاليين أو سابقين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن أصل الوظائف المستمرة للآلية وعددها ١٧٧ وظيفة، هناك ٦ وظائف شاغرة حاليًا (٣ في المائة). وتجري عملية التعيين لشغل هذه الوظائف.

باء - دعم الأنشطة القضائية

٦٠ - واصل قلم الآلية دعم الأنشطة القضائية في كلا الفرعين بإعداد وإدارة جلسات المحاكمة، بما في ذلك المشور الأولي والجلسة التمهيدية في إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وتقديم الدعم لإجراءات الاستئناف في قضيتي كرادزيتش وشيشيلي. وفي أوائل عام ٢٠١٦، قام قلم الآلية أيضًا بتيسير النجاح في نقل أحد المتهمين الذي

(١) www.unmict.org/en/about/construction-arusha-facility

وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام وهو، آديسلاس نتاغانزوا، من جمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاكمته في رواندا.

٦١ - وشمل الدعم المقدم من القلم تجهيز الملفات القضائية (أكثر من ٣٣٠ ٢ ملفا تتكون من ٣٠٠ ٢٠ صفحة في كلا الفرعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير) وتعيين أفرقة الدفاع وتعويضاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الدعم اللغوي ترجمات الأحكام وغيرها من الوثائق إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية والإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية، فضلا عن اللغات الأخرى، حسب الاقتضاء. وتم إنشاء وحدة للغة الكينيارواندية في فرع أروشا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بعد إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لكفالة قدرات الآلية في هذا الصدد وتعزيزها.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم الآلية باعتماد السياسات التي تنظم أجور محامي الدفاع في المرحلة التمهيدية ومرحلة الاستئناف والنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور، فضلا عن اعتماد سياسة لأجور الأشخاص الذين يساعدون المتهمين المعوزين الذين يمثلون أنفسهم.

٦٣ - وواصل القلم تقديم الدعم إلى جميع أقسام الآلية في عملية التوسيع المستمر لقوائم الموظفين المؤهلين المحتملين، من أجل كفالة تمكين الآلية من الإسراع في توسيع قوام موظفيها في حالة حدوث زيادة مفاجئة في النشاط القضائي، عقب إلقاء القبض على أحد المماربين على سبيل المثال.

٦٤ - كما قام القلم بتوسيع قائمة المحامين المؤهلين الذين يمكن اتداهم لمساعدة المشتبه بهم أو المتهمين بموجب المادة ٤٣ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية، فضلا عن قائمة المحامين المناوبين بموجب المادة ٤٣ (جيم) المستعدين لتكليفهم بالدفاع عن أحد المتهمين لأغراض المثول الأولي. كما قام قلم الآلية بتسهيل مشاركة المحامين المحامين في الدفاع عن الأشخاص المدانين.

جيم - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف

١ - دعم الشهود وحمايتهم

٦٥ - تتحمل الآلية المسؤولية عن مهام دعم الشهود وحمايتهم فيما يتعلق بالآلاف من الشهود الذين أدلوا بشهادتهم في القضايا التي أنجزتها المحكمتان.

٦٦ - وتقدم وحدة دعم الشهود وحمائيتهم خدمات الحماية والدعم الأساسية. وتقوم الوحدة، بما يتسق مع أوامر الحماية القضائية، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة، بتوفير الأمن للشهود عن طريق إجراء تقييمات لما يمكن أن يتعرضوا له من تهديدات، وتنسيق الاستجابات وفقا لمتطلبات الأمن وحماية سرية المعلومات المتعلقة بالشهود. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل فرع الوحدة في أروشا تقديم خدمات الدعم للشهود في كينغالي، بما في ذلك خدمات الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية المتخصصة للشهود الذين كانوا ضحايا للعنف الجنسي أو الجنساني أثناء الإبادة الجماعية في رواندا. وقام فرع لاهاي بدعم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أثناء الانتهاء من الدراسة التجريبية عن الأثر الذي يترتب في الأجل الطويل على الإدلاء بالشهادة في المحكمة. ويواصل فرع أروشا استكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق المشروع ليشمل الشهود الذين مثلوا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦٧ - وفي كلا الفرعين، تواصل الوحدة الاتصال بالشهود استجابة لطلبات السلطات القضائية الوطنية التي تسعى إلى إلغاء تدابير الحماية أو تعديلها أو تعزيزها عملا بالمادة ٨٦ من قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات للآلية.

٦٨ - وأخيرا، قامت الوحدة، في إطار التزامها بمواصلة تعزيز حفظ السجلات المتعلقة بالشهود الواردة من المحكمتين، بإنشاء أداة مشتركة لتكنولوجيا المعلومات من أجل قاعدتي بيانتهما المتعلقة بالشهود في كل فرع. وأصبحت الأداة المشتركة لتكنولوجيا المعلومات متاحة تماما لكل من الفرعين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية عبر الفرعين.

٢ - إدارة المحفوظات والسجلات

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم المحفوظات والسجلات بالآلية العمل مع المحكمتين على إعداد سجلاتهما ومحفوظاتهما لنقلها إلى الآلية. وقدم القسم التدريب والمشورة والمساعدة العملية للموظفين وقام بتيسير نقل السجلات المتداولة التي لا تزال قيد الاستخدام إلى مكاتب الآلية ونقل السجلات غير المتداولة إلى القسم لتخزينها. وتشير التقديرات إلى أن محفوظات المحكمتين سوف تبلغ مجتمعة ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ متر طولي من السجلات المادية وحوالي ثلاثة بيثا بايت من السجلات الرقمية.

٧٠ - وقد تلقى القسم حتى الآن، ما يربو على ٩٦ في المائة من السجلات المادية الخاملة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأكثر من ٣٠ في المائة تقريبا من هذه السجلات

من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي من المتوقع أن يتم تحويلها إلى القسم. كما انتهى القسم من نقل جميع السجلات الرقمية العائدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تبلغ ١,٢ بيتا بايت، ونقل ما يقرب من ٨٠ في المائة من السجلات الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تبلغ ١,٤٨ بيتا بايت.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من شراء نظام للحفظ الرقمي، يكفل الحفاظ على المحفوظات الرقمية للمحكمتين في الأجل الطويل، وتم إحراز تقدم بشأن وضع نظام موحد لإدارة السجلات القضائية لكل من المحكمتين والآلية. وواصل القسم وضع هيكل لإدارة السجلات والمحفوظات في الآلية.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم الآلية باستحداث واجهة بينية جديدة متاحة للجمهور من أجل إتاحة الوصول إلى السجلات القضائية للآلية وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما يمكن من الوصول إلى أكثر من ٢٧ ٠٠٠ من السجلات القضائية المتاحة للعموم عن طريق الموقع الشبكي للآلية. كما يحتفظ القسم بأكثر من ٢ ٠٠٠ من التسجيلات السمعية والبصرية في محاكمة كرادزيتش، مما يمكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من تقديم أكثر من ١ ٣٠٠ من التسجيلات العامة على شبكة الإنترنت، وقلم الآلية من إطلاق المعرض الأول لمحفوظات كل من المحكمتين على الإنترنت.

٧٣ - وفي عملية المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقييم إدارة الآلية للمحفوظات والسجلات بأنها مرضية.

٧٤ - وأخيرا، قامت الآلية بتعهد مكتبتها في أروشا كمصدر من مصادر البحث الرائدة في مجال القانون الدولي في شرق أفريقيا. وأصدرت المكتبة أحدث طبعة من الثبت المرجعي الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ويتم حاليا إعداد طبعة عام ٢٠١٦، التي سوف تشمل الموارد المتعلقة بكلتا المحكمتين.

٣ - إنفاذ الأحكام

٧٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فرع لاهاي بنقل أربعة أشخاص مدانين إلى دول الإنفاذ بناء على الأوامر التي أصدرها الرئيس. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان فرع أروشا مكلفا بتنفيذ ٢٨ حكما في دولتين، وكان فرع لاهاي مكلفا بتنفيذ ١٨ حكما في تسع دول. ويوجد حاليا ١٠ أشخاص مدانين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا واثنين من المدانين في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي بانتظار نقلهم إلى دول الإنفاذ. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تولت الآلية مسؤولية

إدارة وتشغيل مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا. ولم يكن هناك أي انقطاع في الخدمات المقدمة للمحتجزين أثناء الفترة الانتقالية أو بعدها.

٧٦ - وفي أعقاب نقل ثمانية من الزنانات في سجن سيبكوتان، التي قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتجديدها، إلى حكومة السنغال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اضطلعت الآلية بشراء الأثاث والأصول اللازمة الأخرى لتزويد الزنانات بما يلزم لاستخدامها المحتمل في إنفاذ الأحكام تحت إشراف الآلية.

٧٧ - وواصلت الآلية سعيها للحصول على تعاون دول الإنفاذ الحالية في إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وإبرام اتفاقات إضافية من أجل زيادة قدرتها على الإنفاذ في كل من الفرعين. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، قامت الآلية بإبرام اتفاق مع مالي بشأن إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية. ويراعي هذا الاتفاق أفضل الممارسات في مجال إنفاذ الأحكام الدولية. ويجري التفاوض مع دول الإنفاذ الأخرى لإبرام اتفاقات مماثلة. وتعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء التي تتولى إنفاذ الأحكام، وللدول الأخرى التي تنظر في إنفاذ الأحكام في المستقبل.

٧٨ - وواصلت الآلية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الاعتماد على إدارة شؤون السلامة والأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للحصول على المشورة والتقارير حول الوضع الأمني في مالي، حيث يقضي ١٦ مدانا عقوبتهم تحت إشراف الآلية.

٧٩ - كما قامت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإنفاذ حكم بارز صادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وقد اعتقلت فلورنس هارتمان، التي أديننت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بانتهاك حرمة المحكمة، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، ومنحت الإفراج المبكر بعد أن قضت ثلثي مدة الحكم الصادر ضدها لمدة سبعة أيام.

٤ - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

٨٠ - يتولى قلم الآلية تيسير طلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية، أو الأطراف المتخصصة أمام المحاكم الوطنية، فيما يتعلق بالإجراءات المحلية المتصلة بجريمة الإبادة الجماعية في رواندا أو بالتراعات في يوغوسلافيا السابقة. وقام القلم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتجهيز ١٢٠ طلبا للحصول على المساعدة، كان من ضمنها طلبات لاستجواب أشخاص

محتجزين وشهود مشمولين بالحماية، وطلبات لإلغاء تدابير حماية الشهود أو تعديلها أو تعزيزها وطلبات لاسترجاع مواد ذات طابع سري ومصداق عليها وإحالتها إلى السلطات الوطنية.

٥ - صون الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُطلق سراحهم ونقلهم

٨١ - واصلت الآلية الجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتسهيل نقل الأشخاص الذين برأهم، أو الذين أُنهوا الأحكام التي فرضتها عليهم، واستكشاف نهج جديدة لمعالجة الحالة الملحة المتعلقة بمؤلاء الأفراد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، منحت إحدى الدول الأوروبية تأشيرة لم شمل الأسرة لأحد الأشخاص الذين برئت ساحتهم، مما أدى إلى تخفيض عدد الأفراد الباقين حاليا في أروشا الذين برئت ساحتهم وأُطلق سراحهم إلى ١٣ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٦ تنفيذ نهج منقحة وأكثر كفاءة فيما يتعلق بصون الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأُطلق سراحهم في أروشا في انتظار نقلهم. ويتضمن الاتفاق الجديد الذي أبرم مؤخرا مع مالي بشأن إنفاذ الأحكام حكما محمدا بشأن حالة الأشخاص المفرج عنهم بعد قضاء مدة عقوبتهم في تلك الدولة، وتعمل الآلية على التفاوض من أجل تحقيق الغاية نفسها مع دول أخرى. وتعرب الآلية عن امتنانها للدول المعنية ولا تزال تقدر الدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن والمجتمع الدولي في هذا الصدد.

٦ - رصد القضايا المخالة

٨٢ - قامت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملا بالمادة ٦ (٥) من نظامها الأساسي، برصد الحالات الثلاث التي أُحيلت إلى رواندا من خلال مراقبين من القسم الكيني للجنة المحققين الدولية. وتواصل الآلية العمل على وضع ترتيبات مماثلة لرصد الحالتين اللتين أُحيلتا إلى فرنسا، واللتين يتولى رصدهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير مراقبون مؤقتون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. وتُنشر تقارير الرصد العلنية على موقع الآلية على الإنترنت.

٧ - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

٨٣ - لا يزال موقع الآلية على الإنترنت قناة أساسية للتواصل مع الجمهور الخارجي، وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصفّح أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ صفحة. وتم تحويل الصفحة الشبكية التي تسلط الضوء على التقدم المحرز في بناء مرفق أروشا إلى موقع شبكي صغير (موقع شبكي ذو سمة خاصة). وتم كجزء من مشروع مشترك مع قسم المحفوظات والسجلات بالآلية، تصميم موقع مصغر خاص آخر لاستضافة أول معرض على الإنترنت

تعرض فيه مجموعة مختارة من مواد محفوظات المحكمتين. ويمكن أيضا تتبع أنشطة الآلية في الفيسوك، وتويتر، ولينكد إن، وفليكر ويوتيوب.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أجزت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عروضاً لمختلف مجموعات الزوار. كما تم تعيين متحدث مخصص من موارد الموظفين الحاليين في فرع لاهاي.

٨٥ - وأخيراً، قام المسؤولون الرئيسيون للآلية بتنظيم المؤتمر الدبلوماسي الأول في لاهاي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ وحضره ما يقرب من ١٠٠ دبلوماسي من لاهاي وبروكسل.

سادسا - خاتمة

٨٦ - يؤكد التقدم الذي أحرزته الآلية في سرعة إنجاز أعمالها القضائية وغير ذلك من الأعمال، مع المحافظة في الوقت نفسه على أعلى المعايير، التزامها بالولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن، وبالعامل كنموذج كفاء وفعال لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقل جميع الجوانب المتبقية ذات الصلة من عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بسلاسة إلى الآلية في أعقاب إغلاق المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومع شروع الآلية في مرحلة جديدة من العمليات، والانتقال إلى مرحلة من النشاط القضائي المكثف، حتى في الوقت الذي تستعد فيه لتولي مسؤولية بقية الجوانب ذات الصلة من عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد إغلاق تلك المحكمة، فإنها سوف تستمر في التركيز على تنفيذ ولايتها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة.